الفحص الطبي قبل الزواج وعلم الوراثة الطبي المعاصر

Pre-marital medical examination and contemporary medical genetics

الباحث: جرادة لخضر
الأستاذ/ الدكتور: حمليل صالح
مدير مخبر القانون والمجتمع
جامعة أحمد دراية-أدرار

Doctorant : Jerada Lakhdar
Professor: Hamlil Salah
University: Ahmed Draia-Adrar-Algeria

ملخص باللغة العربية:

تشكل الأمراض الوراثية والتشوهات الخلقية نسبة عالية من المواليد الجدد، ويتوقع إحصائيا أن يصاب طفل واحد من كل 25 طفل إما بمرض وراثي، أو عيب خلقي شديد أو تأخر عقلي ناتج عن خلل في الجينات، وبعض من هؤلاء المصابين بهذه الامراض يتوفون مبكراً أو يحتاجون للبقاء في المستشفيات لمدة طويلة أو بشكل متكرر مما يؤدي إلى الكثير من المشاكل الاقتصادية والنفسية التي تنعكس على المريض والأسرة والمجتمع.

ومن التطبيقات العملية للوراثة في الانسان، الاستشارة الوراثية والفحص الطبي قبل الزواج، حيث إنهما عمليتان غاية في الأهمية في هذا العصر وتحقق عدداً من الفوائد، أهمها خفض نسبة انتشار الأمراض الوراثية، وذلك بتوفير الفحوص الدقيقة والحديثة، وتوفير التشخيص المبكر لها ونشر الوعي الصحي للوقاية من هذه الامراض وتقديم النصح قبل الزواج وقبل وأثناء الحمل وبعد الولادة وبعد تشخيص الحالة، ودعم الاسرة المتأثرة وتخفيف الجسماني والاجتماعي والاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الفحص الطبي، الزواج، الأمراض الوراثية، السلامة الأسرية.

ABSTRACT:

Genetic diseases and congenital malformations constitute a high percentage of newborns. One out of every 25 children is expected to have either a genetic disease, a severe congenital defect or a mental retardation caused by a defect in the genes. Some of these people die early or need to survive. Hospitals for long or frequently leading to a lot of economic and psychological problems that are reflected on the patient, family and community

It is a practical application of heredity in human, genetic counseling and medical examination before marriage, as they are very practical in this age and achieve a number of benefits, the most important reduction of the prevalence of genetic diseases, by providing accurate and modern tests, and provide early diagnosis and dissemination of health awareness to prevent these diseases Prenatal counseling, prenatal, postnatal and post-natal counseling, support for the affected family and physical, social and economic relaxation.

Keywords: *medical examination, marriage, genetic diseases, family safety.*

مقدمـــة:

لقد تمكن العلم أخيراً من التعرف على المشكلات الوراثية المحتمل حدوثها، وذلك بتحليل جينات الأفراد المقبلين على الزواج لتحديد ما إذا كانت خلايا التكاثر لديهم حاملة لصفات غير مرغوبة، وكذلك عن طريق اختبار السائل الرحمي أثناء الحمل بمعرفة وجود أو عدم وجود جينات غير عادية، وقد ساعدت هذه الارشادات في خفض نسبة المشكلات، وينبغي أن يكون هذا الفحص إجبارياً كسائر الأوراق الرسمية لضمان الوضع القانوني للذرية وحقهم في حياة سعيدة وتجنبهم وراثة جينات ضارة[1].

فالعلم قد انتهى في العصر الحديث بعد دراسات عديدة ومازالت هذه الدراسات تتابع اكتشافاتها في مجال علم الوراثة إلى وجوب الفحص الطبي قبل الزواج.

إن علم الوراثة يعتبر من أكثر العلوم ارتباطاً بالإنسان فمن خلال أساسيات هذا العلم يتعرف الانسان على كيفية انتقال الصفات المميزة للفرد من الآباء إلى الأبناء والأحفاد، وتظهر أو تختفي بعض هذه الصفات طبقاً للقواعد الوراثية المعروفة سواء القواعد التقليدية أو الحديثة التي تعتمد على الوراثة الجزيئية.

وقد ظهر علم جديد يعرف باسم (علم الوراثة الطبي) لفهم توارث صفات الإنسان وبخاصة الأمراض الوراثية غير المرغوب فيها؛ والتي تعرف بالأمراض الوراثية، كما تدخل علم الوراثة في مدى امكانية علاج بعض الامراض الوراثية أو منع حدوثها.

وتظهر الأمراض الوراثية إما نتيجة تغير في أعداد الصبغيات، أو تغير في تركيبها، أو تغير على المستوى الجزيئي للجين، فقد أدت الإكتشافات الحديثة إلى

1 **انظر:** علي المحمدي الامراض الوراثية من منظور الاسلامي، حولية كلية الشريعة، جامعة قطر، العدد الخامس عشر، ص: 107.

معرفة أن أصل خلق الانسان من خلية واحدة، وأن أنسجة جسمه مكونة من خلايا، وكل خلية تحتوي على نواة، وهذه النواة تحتوي على الجينات التي تحمل المادة الوراثية ابتداءً من الصفات التي يشترك فيها جميع البشر، وانتهاء بالصفات التي تختص بالفرد دون غيره، وبعد اكتشاف المادة الوراثية بدأت الأبحاث تتجه إلى معرفة عدد هذه الجينات وتركيبها ووظائفها ومواقعها في مشروع علمي دولي ضخم عرف باسم "مشروع الجينوم البشري"، وهو من أعظم الانجازات العلمية التي توصل إليها الانسان، وتبع ذلك التغيير في تركيب المادة الوراثية للخلية التي هي أصل تركيب الكائن الحي ومخزن صفاته الوراثية، وذلك باستخدام تقنيات جديدة عرفت بالهندسة الوراثية تطبيقات متنوعة ومجالات متعددة، فأصبحت تشمل النبات الحيوان والانسان، ففي مجال النبات استخدمت هذه الطريقة حتى يكتسب النبات بعد تعديله وراثياً صفات جديدة مرغوبة بالإضافة إلى صفاته الأصلية، وفي مجال الحيوان أمكن تحسين الانتاج الحيواني وزيادته. وصارت هذه التقنية مصدراً رئيساً لإنتاج أنواع من العقاقير والأمصال الطبية، وقامت على إثر ذلك شركات متخصصة في منتجات الهندسة الوراثية.

وللهندسة الوراثية اليوم دور مهم في تشخيص الامراض الوراثية والكشف عنها للوقاية منها وعلاجها، بالإضافة إلى إحداث أساليب جديدة في العلاج وتطويرها، ويعقد على العلاج الجيني الآمال بعد الله في الشفاء من الامراض الوراثية.

ونظراً لهذه الاهمية البالغة لهذا الموضوع جاء هذا البحث لتوضيح مسائله، وكشف غوامضه، وبيان أحكامه، ليكون الناس على بصيرة فيما يقدمون عليه حتى يتبين الحلال من الحرام، ويتميز المشروع من الممنوع، كما أن هذا الموضوع له أهمية كبرى من جهة صلته بالنفس والنسل اللذين يعدان من أهم المقاصد الضرورية التي جاءت الشريعة بالمحافظة عليها.

المبحث الأول: مفهوم الفحص الطبي الوراثي قبل الزواج.

إن مفهوم الفحص الطبي قبل الزواج حديث، لم يهتم به العماء القدامى، ولم يوضحوا رسمه ومسائله كما اهتم به علماء الطب الحديث نظراً لقلة الامكانيات العلمية، والأجهزة الدقيقة المتوفرة في أيامنا، بل إن هذه الامكانيات لم تكن معروفة[1].

المطلب الأول: تعريف الفحص الطبي قبل الزواج.

وفيه نتطرق لتعريف الفحص الطبي في الفرع الأول، ثم المراد بالفحص الجيني في الفرع الثاني، فرأي الملزمين للفحص الطبي قبل الزواج وأدلتهم في الفرع الثالث، وصولاً لدراسة الفحص الطبي قبل الزواج في قانون الأسرة الجزائري في الفرع الرابع.

الفرع الأول: تعريف الفحص الطبي.

الفحص الطبي فبل الزواج يعني في علم الطب: تقديم استشارات طبية اجبارية اختيارية للخاطبين المقبلين على الزواج، تستند إلى فحوصات مخبرية وسريرية تجرى لهم قبل عقد القران.

ونستطيع أن نستخلص تعريفاً للفحص الطبي قبل الزواج تعريفا كاملاً جامعا له، فأقول إن الفحص قبل الزواج هو: "مجموعة من الإرشادات النفسية والثقافية والاجتماعية، والفحوصات الطبية الإكلينيكية (التاريخ المرضي والعائلي، والفحص السريري) وفحوص المختبر لكل من الرجل والمرأة قبل عقد الزواج تهدف إلى:

1 مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثير، مادة الفحص (الطبعة الاولى، الرياض، دار ابن الجوزي، 1461 هـ)، ص: 693.

- إعطاء استشارات ونصائح كاملة للمقدمين على الزواج مما يعود عليهما بالنفع والخير وعلى المجتمع.
- التعرف على الحالة الصحية العامة لكل منهما ومعرفة قدرتهما على الانجاب الصحيح.
- العمل على وقايتهما ووقاية ذريتهما من انتقال الأمراض المعدية والوراثية.

أولاً: أنواع الفحص الطبي قبل الزواج.

يتبع الفحص الطبي قبل الزواج نوعان أساسيان هما:

أ) الفحص الطبي الوراثي قبل الزواج:

وهو أن يقدم الرجل والمرأة المقبلان على الزواج باجراء فحوصات معينة، يكون الغرض الأساسي منها هو: تجنب ذرية مصابة وراثية، وهذا النوع لا يخلو من أحد الحالات الآتية:

- معرفة ما إذ كان الرجل والمرأة أو كلاهما حاملين لصفة وراثية مرضية قد تنتقل منهما إلى الذرية –بإرادة الله– وهناك نسبة معينة للإصابة بالمرض لدى الذرية بناءً على نوع الصفة الوراثية المرضية، وهذا النوع من الفحص الأكثر شيوعاً.
- معرفة ما إذا كان الرجل والمرأة أوز كلاهما مصابين بمرض وراثي معين، وذلك أن بعض الامراض الوراثية قد لا تظهر بشكل واضح عند البالغين ما لم يجرى الفحص سرسري ومخبري دقيق وهذا النوع يعد نادر الاستخدام.

ب) الفحص الطبي الغير وراثي قبل الزواج.

وهو أن يقدم الرجل والمرأة المقبلان على الزواج بإجراء فحوصات معينة للتأكد من خلوهما من بعض الامراض الوبائية التي قد تنتقل عن طريق الزواج من أحدهما إلى الآخر أو إلى الذرية، أو للتأكد من وجود توافق من عدمه في بعض الأمور الصحية ومن أمثلة هذا النوع:

- فحص الرجل والمرأة للامراض التناسلية كالأيدز، والزهري، والتهاب الكبد الوبائي.
- فحص المرأة للمناعة ضد الحصبة المانية، لأن عدم وجود مثل هذه المناعة قد يعرض الجنين للتشوهات الخلقية إذا أصيبت الأم بالحصبة الألمانية أثناء الحمل.
- فحص فصيلة دم الرجل والمرأة للتأكد من عدم وجود تطابق بين الفصليتين مما يعرض الجنين للخطر[1].

الفرع الثاني: المراد بالفحص الجيني

الحديث عن مسألة الفحص الطبي قبل الزواج من المسائل المستجدة، التي ظهرت مع التقدم العلمي في مجال العلوم الطبية المختلفة، إلا أن هذه المسألة اختلف الفقهاء المعاصرون، فهناك من يرى عدم مشروعية الفحص الطبي قبل الزواج، والبعض الاخر يرى مشروعية، من بينهم محمد عثمان شبير، والاستاذ عبد الرحمان صابوني ... الخ[2].

وبما أن المشرع الجزائري أخذ بمشروعية الفحص الطبي قبل الزواج، لذلك ستقتصر دراستنا على الرأي المؤيد للمشروعية إجراء الفحص الطبي قبل الزواج، فقد استدل هؤلاء بما ذهبواّ إليه من مشروعية إجراء الفحص الطبي قبل الزواج أنه لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الاسلامية، حيث استندوا إلى جملة من الأدلة النقلية من الكتاب والسنة وكذا القواعد الفقهية.

1 معين الدين السيد، الفحص الطبي قبل الزواج الأسس والمفاهيم، بحث مقدم للدورة السادسة عشر للمجمع الفقهي بمكة المكرمة في الفترة ما بين 21–26 شوال 1422هـ = 5– 10 يناير 2002 م، (3/309–310).

2 صفوان محمد عضيبات، الفحص الطبي قبل الزواج دراسة قانونية تطبيقية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 98– 99.

الفرع الثالث: رأي الملزمين للفحص الطبي قبل الزواج وأدلتهم.

يرى العلماء القائلون بلزوم الفحص الطبي قبل الزواج أنه لا مانع شرعي من أن يصدر ولي الأمر تشريعا أو قانوناً يلزم الناس بالفحص الطبي قبل الزواج[1]، ومن المؤيدين لجواز الالزام بالفحص الطبي قبل الزواج: الشيخ محمد أبو الزهرة[2]، والدكتور حمداتي ماء العينين[3]، والاستاذ الدكتور محمد الزحيلي[4]، والاستاذ محمد شبير[5]، والاستاذ عبد الرحمان الصابوني[6]، وغيرهم:

1 عبد الله حسن صلاح الصغير، مدى مشروعية الالتزام بالفحص الطبي قبل الزواج، المرجع السابق، ص: 111 – 112.

2 هو محمد بن أحمد أبو الزهرة، من أكبر علماء الشريعة الاسلامية في عصره، ولد محمد في المحلة الكبرى التابعة لمحافظة الغربية بمصر سنة 1315 هـ الموافق لـ 1898 م، من تأليفه: تاريخ الجدل في الاسلام، الجريمة في الفقه الاسلامي، كما أخرج لكل الامام من الائمة الاربعة كتابا ضخما: أبو حنيفة، ومالك والشافعي وابن حنبل، وتوفي في 1974 م.

3 شبيهنا حمداتي ماء العينين، من مواليد 20 ديسمبر 1938 بالعيون، هو مغربي الاصل، حاصل على دكتوراه الدولة من دار الحسنية، أستاذ باحث في الفقه المقارن، رئيس غرفة في المجلس الأعلى المغربي، مكلف بمهمة بالديوان الملكي – رئيس المجلس العلماء بالقنيطرة– عضو اللجنة الاستشارية الملكية المكلفة بمراجعة المدونة وعضو في المجمع الفقه الاسلامي الدولي، أستاذ بدار الحديث القنيطرة، عضو المجلس الدستوري 2005.

4 هو محمد الزحيلي، ولد في بلرة دير عطية من ريف دمشق في 10 أوت 1941 م عام 1351هـ –1932 م، عميد كلية الشريعة والدراسات الاسلامية بجامعة الشارقة سابقا، وأستاذ الفقه المقارن فيه حالياً، من بين مصنفاته: آثار الحرب في الفقه الاسلامي، الاسلام والشباب، الوجيز في أصول الفقه.

5 هو محمد عثمان طاهر شبير دكتوراه في الشريعة، فقه مقارن، ولد عام 1949م، في خان يونس، من كتبه: أحكام الخراج في الفقه الاسلامي، أحكام جراحة التجميل في الفقه الاسلامي، صراعنا مع اليهود في ضوء السياسة الشرعية.

6 عبد الرحمان الصابوني، مواليد حلب سوريا 1929 م، دكتوراه في الشريعة الاسلامية من جامعة القاهرة، ماجستير في العلوم القانونية العربية المقارنة، أستاذ الفقه المقارن في الاحوال الشخصية وأصول الفقه، من مصنفاته: أحكام الزواج في الفقه الاسلامي، **ينظر:** الاسرة العربية في وجه

1. **الدكتور محمد الزحيلي:** [إن للفحوصات المخبرية والكشف الطبي قبل الزواج حتى في البلاد التي لا تطلبه ولا تشترطه في الزواج، فإنه لا بأس به شرعاً أو لا غضاضة في ممارسة، فإن أمر به الحاكم للمصلحة أصبح واجباً][1].

ويقول: [إن الفحص الطبي قبل الزواج والمتعلق بالأمراض الوراثية واجباً الزامياً، ولا يعد ذلك افتئاتا على الحرية الشخصية، لأن فيه مصلحة عامة تعود على الفرد أولا وعلى المجتمع والدولة والامة ثانيا][2].

2. **ويرى الاستاذ عبد الرحمان الصابوني:** في توضحيه لضرورة الفحص الطبي بأنه [يجب إلزام جميع المتقدمين للزواج باجراء الفحص الطبي، بحيث لا يتم الزواج إلا بعد شهادة طبية تثبت أنه لائق طبيا][3].

3. يقول الدكتور حمداتي ماء العينين: [أرى وجوب إجراء الكشف الطبي قبل العقد للتأكد من سلامة كل واحد من الزوجين من المرض المزمن والذي ينتقل بالوراثة حسب مفهوم الوراثية الطبية][4].

الفرع الرابع: الفحص الطبي قبل الزواج في قانون الاسرة الجزائري

تبنى المشرع الجزائري مسألة الفحص الطبي قبل الزواج وأخذ بمشروعيته، رغم أن مشرع قانون الفحص الطبي قبل الزواج قد تم اعداده من قبل متخصصين في

التحديات المعاصرة، مؤتمر الأسرة الأول، (بيروت: دار ابن الحزم 1423 هـ/ 2003م)، ص: 294- 295.

1 محمد الزحيلي، الارشاد الجيني، المرجع السابق، ص: 780.

2 محمد الزحيلي، المرجع السابق، ص: 782.

3 الصابوني، أحكام الزواج في الفقه الاسلامي، ط1، مكتبة الفلاح: لا: ب، 1987)، ص: 237.

4 حمداتي ماء العينين، الأمراض التي يجب أن يكون الاختبار الوراثي فيها اجبارياً، ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني، رؤية اسلامية المنعقد في الكويت 14/13 أكتوبر 1998 م، سلسلة المطبوعات للمنظمة الاسلامية للعلوم الطبية، ص: 956.

بداية الثمانينات، ولم يرى النور إلى غاية تعديل 2005، وهذا راجع لأسباب وهمية غير موضوعية[1].

أولاً: الفحص الطبي قبل الزواج قبل الأمر 05-02-2005.

نص المشرع الجزائري في المادة 115 من الأمر المتضمن قانون الصحة لعام 1976 على ما يلي: [تحدد بموجب مرسوم كيفيات الفحص الطبي السابق للزواج، وذلك لأجل حماية صحة العائلة][2]، إذا يتضح من هذا النص أن المشرع الجزائري اشترط الفحص الطبي قبل الزواج حماية الأسرة من الأمراض السارية، ولكن لم يصدر أي مرسوم بعد صدور هذا الذي يحدد كيفية إجراء الفحص السابق للزواج، ومن ثم فإن هذه المادة لم تجد أي تطبيق لها في المجال العلمي[3].

وعند إلغاء الأمر الصادر عام 1976 المتضمن قانون الصحة، وصدور القانون الحالي المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، جاءت نصوصه خالية من أي نص يفيد تقديم شهادة الفحص الطبي السابق للزواج، وهذا يعد نقصاً تشريعياً يجب على المشرع الجزائري استدراكه.

ثانياً: الفحص الطبي قبل الزواج بعد صدور الامر رقم 05-05-2005.

وذلك وفق قانون رقم 84-11 من خلال المادة 7 مكرر التي تنص: "يجب على طالبي الزواج أن يقدما وثيقة طبية، لا يزيد تاريخها عن ثلاثة أشهر تثبت خلوهما من أي مرض أو عامل قد يشكل خطرا يتعارض مع الزواج، ويتعين على

1 بدرية عبد الله العوضي، "ولنا رأي في قانون الأسرة الجزائري والأمن الأسري"، جريدة القبس، عدد 15394، الكويت، 15 مارس 2006، منشور على موقع الالكتروني: www.alqa bas-kw.com.

2 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 13، 16 ربيع الثاني 1427 هـ، الموافق لـ 14 ماي 2006 م.

3 مروك نصر الدين، الحماية الجنائية للحق في سلامة الجسم في قانون الاسرة الجزائري، (الجزائر: الديوان الوطني للاشغال التربوية، 2003م)، ص: 75.

الموثق أو الضابط الحالة المدنية أن يتأكد قبل تحرير عقد الزواج من خضوع الطرفين للفحوصات الطبية ومن علمهما بما قد تكشف عنه أمراض أو عوامل قد تشكل خطراً يتعارض مع الزواج، ويؤشر بذلك في عقد الزواج. تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم".

ونجد أن بإدراجه للمادة 7 مكرر ألزم الطرفين بإجراء الفحص الطبي إلا أنه لم يخرج عن أحكام الشريعة لم يجعل الفحص شرطاً لصحة عقد الزواج، بل أدرجه كإجراء وقائي فقط[1].

كما جاء المرسوم التنفيذي رقم 06-154 مؤرخ في 13 ربيع الثاني عام 1427 هـ الموافق لـ 11 ماي 2006، بصدد تحديد شروط وكيفيات تطبيق أحكام المادة 7 مكرر من القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان 1404 هـ الموافق لـ 9 يونيو 1984، المتضمن قانون الأسرة، حيث وضح في المادة الثانية من المرسوم: [يجب على كل طالب من طالبي الزواج أن يقدم شهادة طبية لا يزيد تاريخها على (3) أشهر، تثبت خضوعه للفحوصات الطبية المنصوص عليها في هذا المرسوم، يسلم الشهادة المنصوص عليها في المادة طبيب حسب النموذج المرفق بهذا المرسوم].

فقد تضمن هذا المرسوم ضرورة توفر شهادة طبية لكل طالب الزواج، تثبت خضوعهم للفحوصات الطبية، وإلزام القانون الموثق أو ضابط الحالة المدنية بعدم تحرير عقد الزواج إلا بعد تقديم تلك الشهادات الطبية المنصوص عليها في المرسوم، وكما منع القانون الموثق وضابط الحالة المدنية رفض ابرام عقد الزواج لأسباب طبية خلافا لإرادة المعنيين[2].

1 سعاد تونسي، الزامية الفحص الطبي قبل الزواج في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2015، ص: 49.

2 مولود ديدان، قانون الأسرة حسب آخر تعديل له (الجزائر، دار البيضاء، 2006م)، ص: 51.

المطلب الثاني: مشتملات الفحص الطبي قبل الزواج.

نظراً للتطور العلمي والتقدم الحاصل في المجال الطبي خاصة في هندسة الوراثة، من عمل خلايا الجسم ووظائف المورثات وكيفية انتقال الأمراض وطرق الوقاية منها، فقد فرضت هذه المكتشفات نفسها على الفقه القانوني باستغلال هذه النتائج فيما يحقق صحة الفرد والمجتمع، وعموماً فالحفص الطبي قبل الزواج يشمل مجموعة من التحاليل التي يمكن أن تنبأ عن انتقال الامراض وخطورتها بين الزوجين، باعتبار أن هذه العلاقة هي الوسيلة الأسرع لانتقال مثل هذه الامراض.

وعلى هذه الاساس فالمشرع الجزائري من خلال نص المادتين 3 و4 من المرسوم التنفيذي 154/06، ألزم كل من الخاطب والمخطوبة بضرورة الخضوع للفحص الطبي، لذلك سنتطرق لدراسة مشتملات هذا الفحص سواء كانت فحوصات إلزامية، أو فحوصات إضافية (الاختيارية).

الفرع الأول: الفحوصات الإلزامية.

بين المشرع الجزائري في المرسوم التنفيذي رقم 154/06 الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق أحكام المادة 07 مكرر من قانون الاسرة، أنواع الفحوصات الواجب اجراؤها، وطبقاً لنص المادة 3 من هذا المرسوم، فإنه لا يمكن للطبيب أن يسلم الشهادة الطبية إلا بعد اطلاعه على النتائج تحاليل والفحوصات التي قام بها المعنى بالأمر، والتي أوردها المشرع الجزائري على سبيل الالزام، والمتمثلة في فحص عيادي شامل (الفرع الأول)، وتحليل فصيلة الدم (الفرع الثاني).

البند الأول: الفحص العيادي الشامل.

ونتطرق فيه لتعريف الفحص العيادي الشامل، ثم لخطواته، وذلك على النحو المبين أدناه:.

أولا: تعريف الفحص العيادي الشامل.

"فحص ظاهري، لا يتعدى بعض الفحوصات الضرورية المعتادة من قياس الضغط، ودقات القلب ومعاينة الحالة الظاهرة لجسم المعني، على أكثرها لا تتجاوز بعض التحاليل أو التصوير بالاشعة"[1].

الفحص السريري هو الفحص الذي يجريه الطبيب للمريض، مستخدماً قوة الملاحظة كما قد يستعين بمعدات بسيطة للفحص على سرير المريض مثل السماعة الطبية، لكن من غير استخدام الوسائل الحديثة والمعقدة للتشخيص.

ثانياً: خطوات الفحص.

يشمل الفحص العيادي الشامل بعض الخطوات؛ أبرزها المعاينة والملاحظة وذلك من خلال النظر إلى المريض وملاحظته مثل تقدير الوزن والطول مظهر الانسان، الفحص الجسدي.

البند الثاني: تحليل فصيلة الدم.

يندرج تحت الفحص الطبي قبل الزواج تحليل فصيلة الدم، من أجل الكشف عن نوع عامل الريزوس (ABO + Rhésus)، وهو من أهم الفحوصات التي تجرى للزوجين، لما له من فائدة باعتبارها تكشف عن مدى توافق وعدم توافق بين فصيلة دم الزوج وفصيلة دم الزوجة، فهناك أربعة احتمالات يمكن حدوثها وهي كالآتي:

- **الاحتمال الاول:** وجود فصيلة الدم لكل من الزوجين إيجابية.
- **الاحتمال الثاني:** وجود فصيلة الدم لكل من الزوجين سلبية.

1 إقرونة زبيدة، "الفحص الطبي قبل الزواج رعاية للصحة والاستقرار للأسرة"، مداخلة مقدمة ليوم دراسي حول الفحص الطبي قبل الزواج، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، يوم 2015/04/16، ص: 6.

- **الاحتمال الثالث:** وجود فصيلة الدم إيجابية بالنسبة للزوجة، وسلبية بالنسبة للزوج.

وفي الاحتمالات الثلاثة تعتبر فصائل الدم متوافقة ومتجانسة، أي أنه لا تؤثر على صحة الجنين ولا على الزوجين.

ويوجد أكثر من 26 نظاما لتحديد الفصائل المختلفة للدم، إلا أن البعض منها فقذ يلعب دورا في عملية نقل الدم، منه نظام ABO ونظام Rhésus ونظام Kell– Cellano بالإضافة إلى أنظمة أخرى.

الفرع الثاني: الفحوصات الكاشفة عن الامراض المعدية.

يعتبر الفحص الطبي قبل الزواج مسلكاً وقائياً لحماية الأسرة والمجتمع من الإصابة بالأمراض، ومن خلاله يتم تقديم النصح الذي يضمن إنجاح الزواج وسلامة الزوجين، فإلى جانب الفحص الطبي الوراثي هناك الفحص الطبي غير الوراثي، أو ما يعرف بالكشف عن الامراض المعدية غير الوراثية المنتقلة عن طريق العلاقات الجنسية، فمن خلال نص المادة 4 من المرسوم 154/06 المحدد لشروط وكيفيات تطبيق أحكام المادة 7 مكرر من القانون الاسرة، يمكن لطبيب أن يطلب أو يقترح على الطرفين القيام ببعض احتمالات تنبئ بوجود أمراض معدية، فهذا النوع من الفحوصات يهدف إلى إخضاع المخطوبين للفحوصات التي تكشف عن الامراض المعدية المنتشرة في مجتمعنا.

يقصد بالأمراض المعدية "الامراض التي تنتقل عادة وليس دائما عن طريق الجماع". فهي تلك الامراض التي تنتقل بين الزوجين بممارسة العلاقة الجنسية سواء كانت هذه العلاقة بين جنسين مختلفين أو متماثلين، ومن أسباب انتقال مثل هذه الامراض البكتريا والفطريات والفيروسات بمختلف أنواعها[1].

1 عبد الحميد القضاه، الامراض الجنسية عقوبة إلهية، (الطبعة الاولى، د.ب: د.ن، 1958 م)، ص: 29.

والأمراض المعدية كثيرة ومتعددة يصعب حصرها، إلى جانب الأمراض التي تكتشف إلى حد اليوم، لذلك سنركز في دراستنا على الأمراض أشد خطورة والمتمثلة في:

أولاً: الهربس (Herpes):

وهو مرض تسببه جراثيم فيروسية تسمى (هربس هومنس) (Herpes hominis)، ويتميز بتقرحات شديدة حمراء اللون تكبر وتتكاثر بسرعة، وأول أعراضه حكة شديدة وألم في الاعضاء التناسلية، ثم تظهر فقاعات مائية صغيرة على الجلد أو الاغشية المخاطية وتنفجر بهذه الفقاعات لتكون تقرحات مؤلمة تشفى لفترة ثم سرعان ما تعود، وينتقل الفيروس من الحوامل إلى الجنين، وكثيرا ما يؤدي إلى العمى أو الوفاة فقي حديثي الولادة، وله ارتباط بسرطان عنق الرحم عند النساء، وهو مرض معدي ينتقل عن طريق الجنس ومن أعظم أسبابه الشذوذ الجنسي[1].

ثانياً: مرض التهاب الكبد الوبائي (HBV):

هو التهاب فيروسي يصيب خلاي الكبد، ويؤدي إلى تدبير الخحلايا وتقلل الكفاءة العمل وظائف الكبد مما يسبب تلف بالكبد بنسبة 20% من المصابين، وسرطان الكبد بنسبة 5% من المصابين، ويمكن الوقاية منه بواسطة لقاح آمن يمنع حدوثه بنسبة 95%.

ثالثاً: السيلان (Gonorrhoea):

هو أكثر الأمراض الجنسية المعدية في الوقت الحاضر، تسببه جرثومة صغيرة جداً تسمى (نايسيروياقنوريا)، وقد يصاب به 200–500 مليون شخص في

1 **انظر:** سوسن المجالي، الامراض المنقولة جنسياً والايدز، ورقة عمل: ندوة الصحة الانجابية وأهمية الفحص الطبي قبل الزواج وخطورة الامراض المنقولة جنسيا، كلية التمريض في الجامعة الاردنية، ص: 40، وعبد الحميد القضاه، الامراض الجنسية عقوبة إلهية، مجهول مكان الطبع، ط 1، 1985 م، ص: 89–90.

كل عام معظمهم في ريعان الشباب، ومن أعظم أسبابه الشذوذ الجنسي، وتظهر أعراض المرض على شكل ألم حارق عند التبول، وإفرازات لزجو ثخينة مليئة بالقيح والصديد ذات رائحة، وعند النساء ألم شديد أسفل الطن وأسفل الظهر، والتهاب في مجرى البول فإذا لم يعالج المرض فإن البكتيريا تصل إلى البروستات والحويصلات المنوية وتتلفها، وتسبب العقم وينتقل المرض إلى الجنين عند الولادة، وتسوء حالته إذا لم يعالج[1].

رابعاً: الزهري (SYPHILIS).

هو مرض حاد من أخطر الأمراض المنقولة جنسياً، يهاجم الاغشية المخاطية في مكان الإصابة بالعدوى، وتسببه جرثومة (تريبونيما باليديم)، وتظهر الأعراض على شكل قرحة قاسية داخل الجسم ثم تضخم في الغدد اللمفاوية، ثم تختفي القرحة فيظن المريض أنه شفي، ثم يظهر عليه الصداع والحمى والتهاب في الحلق وألم في المفاصل ثم تنتشر البقع الحمراء على الجلد كله، ثم ثآليل وتورمات مؤلمة على الأعضاء التناسلية ثم تبدأ المرحلة الثالثة بعد انتهاء المرحلة الثانية بفترة تتراوح من 3 – 20 سنة وربما أطول[2].

خامساً: الترايكومونس (Trichomonas).

وهو عبارة عن مرض جنسي تسببه جرثومة (Trichomonas Vaginalis)، وأكثر ما يصيب هذا المرض النساء، وحسب أحداث الاحصائيات فإن هذا المرض يصيب 170 مليون شخص في العالم، ويسبب هذا الطفيلي التهابا في المهبل وعنق الرحم والمثانة، وفي ذكور يسبب التهابا في مجرى البول أو البورستات،

1 عبد الحميد القضاة، نفس المرجع السابق، ص: 51.

2 **انظر:** عبد الحميد القضاة، الأمراض الجنسية عقوبة الهية، ص: 41– 50، **وانظر:** رفعت محمد وآخرون، العقم والامراض التناسلية، بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، مجهول رقم الطبعة، 2001 م، ص: 285–287.

وينتقل هذا المرض عن طريق الاتصال الجنسي، ومن أعظم أسبابه الشذوذ الجنسي، ويعالج بالمضادات الحيوية[1].

سادساً: الايدز.

متلازمة العوز المناعي المكتسب (مختصر من الحروف الاولى من الكلمات: Acquried Immune Deficiency Syndrome). وهو مرض فتاك مدمر ينتشر بشكل رهيب في العالم بسبب العلاقات الجنسية الشاذة، ويسبب انتشار الزنى واللواط، ويتواجد الفيروس مسمى HIV في أنسجة جسم المصاب وفي سوائل الجسم المختلفة: الدم، المني، والإفرازات المهبلية. وللإيدز مراحل يمر بها المريض[2]:

المرحلة الاولى: مرحلة دخول الفيروس للجسم، وقد تصل إلى سبعة أسابيع، وهذه المرحلة يبدو فيها الشخص سليماً، وطبيعياً تماماً، وقد لا يظهر تحليل الدم أن الشخص مصاب.

المرحلة الثانية: مرحلة حمل المرض (الحضانة) من شهرين إلى عشر سنوات أو أكثر، ويبدو فيها الشخص سليماً، وقد يكون رياضياً ولكنه حامل للفيروس المعدي للآخرين، ويظهر تحليل الدم إصابته بالفيروس.

المرحلة الاخيرة: مرحلة المرض، حيث يكون الفيروس قد حطم خلايا المناعة، ويصاب المريض عندها بالعديد من الأمراض البكتيرية والفيروسية والسرطانات الجلدية، وينتهي به المرض إلى الموت.

---

1 سوسن المجالي، المرجع السابق، ص: 41.

2 عبد الهادي مصباح، الإيدز بين الرعب والاهتمام والحقيقة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط 2، 1993 م، ص: 125–140؛ القضاة عبد الحميد، الايدز: حصاد الشذوذ، عمان، شركة الاصدقاء للطباعة والتجارة، ط 1، 1985 م، ص: 41–46؛ ريشا معن ضاهر، الايدز: أسبابه، علاجه، الوقاية منه، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط 1، 1991 م، ص: 62–63.

المبحث الثاني: الفحص الجيني قبل الزواج.

وفي هذا المبحث نتطرق لبيان المراد بالفحص الجيني قبل الزواج في المطلب الأول، ثم لحكم إجراء الفحص الجيني في المطلب الثاني، على نحو يمكن من التطرق لفوائد الفحص الجيني قبل الزواج وأضراره في المطلب الثالث.

المطلب الأول: بيان المراد بالفحص الجيني قبل الزواج.

نتطرق بداية لتعريف الفحص الجيني قبل الزواج، ثم لعلاقة زواج الأقارب بالفحص الطبي قبل الزواج، على النحو التالي:

الفرع الأول: تعريف الفحص الجيني قبل الزواج:

تعددت العبارات في تعريف الفحص الجيني على النحو الآتي:

- **التعريف الأول:** "إسداء النصيحة، وإعطاء المعلومة الصحيحة، وتقديم الاحتمال بإنجاب طفل مصاب بمرض وراثي له عواقب وخيمة على حياة هذا الطفل، سواء كانت عواقب مرضية جسدية أو عقلية"[1].
- **التعريف الثاني:** "يتوخى تزويد طالبيه بالمعرفة الصحيحة، والتوقعات المحتملة، ونسبتها الاحصائية، تاركا اتخاذ القرار تماما لذوي العلاقة فيما بينتهم وبين الطبيب المعالج، دون أي محاولة للتأثير في اتجاه معين"[2].

الفرع الثاني: علاقة زواج الاقارب بالفحص الطبي قبل الزواج.

لقد أثبتت الدراسات الوراثية أن احتمال ظهور الأمراض الوراثية في زواج الأقارب أكثر منه في الزواج الاباعد، والسبب في ذلك أن كل انسان يحمل ما بين

1 حمداتي ماء العينين، الامراض التي يجب أن يكون الاختبار الوراثي فيها اجباريا، ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني، رؤية اسلامية المنعقد في الكويت 14/13 أكتوبر 1998 م، سلسلة المطبوعات للمنظمة الاسلامية للعلوم الطبية، (847/2).

2 نفس المرجع (1050/2).

أربعة إلى ثمانية جينات معتلة، لا يعاني من أي ضرر منها، لأنها متنحية، ولكن المرض يظهر عند التقاء هذه الجينات المعتلة مع أخرى مماثلة لها[1].

وفي زواج الأقارب يكون الاحتمال كبيراً في كون كل من الزوجين حاملا للجين المعتل نفسه، لأن الجينات تكون متشابهة بين أبناء العم والخال، إذ إن كل فرد يشترك مع أعمامه، وعماته، وأخواله، وخالاته فر ربع المورثات، ويشترك مع أولاد العم، والعمة، والخال، والخالة في ثمن المورثات، ومن ثم تزداد نسبة اجتماع المورثات المرضية بين الزوجين، والعكس صحيح، فإذا بعد الافراد بعضهم عن بعض في القرابة قل عدد المورثات المتشابهة بين الزوجين[2].

فإذا تزوج إحدى قريباته، وكان كل منهما الصفة المرضية المتنحية نفسها، فإنهما تتجمعان مما يؤدي إلى احتمال انجاب مصابين بأمراض وراثية، ويقوى الاحتمال عند الاحتمال عند وجود حالة مرضية وراثية في العائلة.

ومما يؤدي ذلك أن الابحاث التي أجريت على زواج الاقارب وزواج الاباعد في بلدان مختلفة أثبتت أن الاطفال المصابين بأمراض وراثية تربط آبائهم صلة قرابة أكثر نسبياً من الاطفال الذين لا تربط آبائهم صلة قرابة[3].

---

1 عبد الله حسين باسلامة ص 64، مجلة صحتك اليوم، العدد السابع، 1997، زواج الاقارب ماله وما عليه بين الاباحة والتحريم (4/ 904- 905)، أهم طرق الوقائية من الأمراض الوراثية ص 2.

2 كارم السيد غنيم، تدابير طبية للوقائية من الامراض الوراثية، مجلة صحتك اليوم، العدد الخامس 1998، ص: 8

3 حمداتي ماء العينين، الامراض التي يجب أن يكون الاختبار الوراثي فيها اجباريا، ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني، رؤية اسلامية المنعقد في الكويت 14/13 أكتوبر 1998 م، سلسلة المطبوعات للمنظمة الاسلامية للعلوم الطبية (705/2، 731، 740، 847)، ص: 32.

وقد أظهرت النتائج أن فوراق النسب ف نسب ظهور الامراض الوراثية بين زواج الاقارب وزواج الاباعد قليلة، حيث إن احتمال زيادة الامراض الوراثية في زواج الاقارب يزداد إلى ما يقارب 4%، أما زواج الاباعد فهي في حدود 2% إلى 3%.

والكثير من الدراسات تقول إن لا علاقة مباشرة لزواج الاقارب بأغلب هذه الامراض حيث أن أغلبها يكون لأسباب مشتركة بين البيئة والوراثة، والقليل منها فقط يتكرر في العائلة ويكون لزواج الاقارب تأثير فيها.

حتى إذا كان هناك مرض وراثي في العائلة فهذا لا يعني أن كلا الزوجين يجب أن يكونا حاملين للعامل الوراثي المريض، فقد وجد أن احتمال أن يكون أولاد العمومة من الدرجة الاولى حاملين لنفس العامل الوراثي هو 8.1 إلى 12.5% أما في الاباعد فالنسبة 3.2%.

المطلب الثاني: حكم إجراء الفحص الجيني.

الفحص الجيني قبل الزواج يعد من الوسائل لمعرفة حاملي الجينات المعتلة، وقد اختلف أهل العلم في إجرائه، وذلك على قولين:

- **القول الاول:** أن إجراء الفحص الجيني قبل الزواج جائز شرعا، وبذلك صدرت توصية المنظمة الاسلامية للعلوم الطبية، وقال به جمع من أهل العلم[1].
- **المناقشة:** أن الاخذ بالأسباب لا يتعارض مع الاحسان الظن بالله، فالمؤمن مأمور بفعل الاسباب مع التوكل على الله، واحسان الظن به، وهذا هو هدي النبي صلى الله عليه وسلم، فقد لبس يوم أحد درعين[2]، ومن الأخذ بالأسباب إجراء الفحص قبل الزواج للتأكد من سلامة الزوجين من الجينات المعتلة.

1 ناصر الميمان، نظرة فقهية للارشاد الجيني، بحث في مجلة جامعة أم القرى، العدد 20 – صفر 1421 هـ، ص: 500، 507.

2 جاء عن السائب بن يزيد رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم ظاهر بين درعين يوم أحد. أخرجه أحمد (449/3) (15760)، وأبو داود في كتاب الجهاد، باب في لبس الدروع (4/

- **القول الثاني:** لا حاجة لإجراء الفحص الجيني، وأن الاولى تركه، وهذا هو قول بعض أهل العلم[1]، ووجه الادلة: أن الواجب على البعد إحسان الظن بالله، وإذا فعل ذلك فلا يحتاج إلى إجراء الفحص قبل الزواج.

- **دليلهم المعقول:**

1. أن الفحص قبل الزواج يعطي نتائج غير صحيحة، وحينئذ تكون القرارات المبنية عليه غير صحيحة.

- **المناقشة:** عدم التسليم بكون نتائج الفحص غير صحيحة، فهو يجرى وفق خطوات علمية تضمن – بإذن الله – دقة نتائجه، ولو سلمنا فرضاً وقوع هذا الامر، فهو راجع إلى الوسائل المتبعة في اجرائه في بعض المراكز الطبية، لا إلى الفحص نفسه.

2. أن الاصل سلامة الزوجين من المرض الوراثي، فتنتفي الحاجة إلى إجرائه.

- **المناقشة:** أن الحاجة قائمة إلى اجراء الفحص حتى يكون كل واحد من الزوجين على بينة فيما يقدم عليه، ولا سيما الامراض الوراثية المتنحية

41- 42) (2590)، والنسائي في الكبرى في كتاب السير، باب التحصين من البأس (7/8) (8529)، وابن ماجه في كتاب الجهاد، باب السلاح (938/2) (2806)، والطبراني في الكبير (7/ 153- 154) (6669). قال في الزوائد: "إسناده صحيح على شرط البخاري". وصححه الالباني في صحيح سنن أبي داود (491/2) (2256). قال السندي: "قوله" ظاهر بين دراعين" أي أوقع الظهار بينهما بأن جعل أحدهما ظهارا للاخرى، أو الظهار بمعنى المعاونةّ، والمراد أنه لبسهما، وفيه أن التوكل لا يقتضي ترك مراعاة الاسباب". الموسوعة الحديثية مسند أحمد (24/ 499 – 500).

1 هو قول الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، – رحمه الله – حيث سئل السؤال الآتي: أرغب في الزواج من بنت عمي، ونصحني بعض المقربين بعمل كشف طبي قبل الزواج حتى نطمئن على جينات الوراثة، فهل هذا فيه تدخل في قضاة الله وقدره؟ وما حكم الدين في هذا الكشف الطبي؟ فأجاب الشيخ: لأي حاجة لهذا الكشف، وعليكما أن تحسنا الظن بالله.

انظر: جريدة المسلمون ص 11، العدد 597، بتاريخ 1417/02/26 هـ.

التي تتصف بكون الشخص حاملا للجين المعتل، ولا تظهر عليه أعراض المرض، ولا طريق لمعرفة ذلك إلا بالفحص.

- **وجه الدلالة:** أن الشرع جاء بمقدمات تسبق عقد الزواج، منها: الخطبة، والنظر إلى المخطوبة، وذلك ليتعرف كل من الطرفين على صفات الآخر من جهة ما يظهر للناظر من صفات المرأة، والمقصود من ذلك دوام الصحبة، واستمرار العشرة، واستقرار الحياة الزوجية، ولا شك أن زواج الاصحاء يدوم ويستمر أكثر من زواج المرضى، ولا يمكن معرفة بعض الصفات المرضية إلا بالفحص الجيني، فيكون مشروعاً.

أن الاسرة هي اللبنة الاولى في بناء الامة، ولكي يكون بناؤها قويا فلابد أن يكون أفرادها أصحاء، والفحص قبل الزواج فيه حماية للاسرة من الامراض الوراثية[1].

أن الغرض المقصود من الزواج هو المسكن والمودة والرحمة، وايجاد النسل السليم، ولا يتحقق هذا الامر إذا كانت الذرية مصابة بأمراض يستعصي علاجها أو يستحيل، والفحص قبل الزواج هو طريق لتجنب الزواج الذي يؤدي إلى ايجاد نسل مريض[2].

- **الترجيح:** بعد عرض القولين، وما استدل به كل أصحاب كل قول، يتضح رجحان كفة القول الأول، وهو جواز اجراء الفحص الجيني، وذلك لما يأتي:

- أن أدلة القول الثاني نوقشت بأجوبة كافية.
- قوة ما استدل به القائلون بالجواز.

1 ينظر، سوسن المجالي، الفحص الطبي قبل الزواج، ص: 409.

2 نفس المرجع، ص: 307.

- أن القول بمشروعية إجراء الفحص يتحقق به حفظ النسل الذي يعد من مقاصد الشرع الضرورية التي جاء بحفظها، وتحريم كل ما يخل بها، قال الغزالي – رحمه الله–: "مقصود الشرع من الخلق خمسة، وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم، ونسلهم، ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الاصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الاصول فهو مفسدة، ودفعها مصلحة، فقول الغزالي: "فكل ما يتضمن حفظ هذه الاصول الخمسة فهو مصلحة" يشمل كل ما فيه حفظ لهذه الاصول، وإجراء الفحص الجيني فيه حفظ للنسل، وذلك بوقاية الذرية من الاصابة ببعض الامراض الوراثية.

المطلب الثالث: فوائد الفحص الجيني قبل الزواج وأضراره.

وفيه مطلبان؛ أولهما لفوائد الفحص الطبي قبل الزواج، وثانيهما لأضراره:

الفرع الأول: فوائد الفحص الجيني قبل الزواج.

تتمثل الفوائد من اجراء الفحص الجيني قبل الزواج في الوقاية من الأمراض الوراثية المنتشرة في المجتمع، وذلك بمعرفة حاملي الجينات المعتلة، فإذا كان الرجل المقدم على الزواج حامل لجين معتل، وكذلك المرأة حاملة للجين المعتل نفسه، فإن هذا يؤدي إلى احتمال إصابة بعض ذريتهما بمرض وراثي، مع كونهما سليمين من هذا المرض، ولا يشتكون من أي أعراض له، وحينئذ ينصح الراغبان في الزواج بالعدول عنه، تجنباً لاصابة الذرية بالامراض الوراثية، فإن أصرا نصحا بأهمية فحص الخلايا الجنسية قبل الحمل، وكذلك الجنين في أثناء الحمل، للتأكد من سلامته من المرض[1].

وهذا يؤدي إلى تقليل عدد المصابين بالأمراض الوراثية، وذلك بطريقين:

1 نظرة فاحصة للفحوصات الطبية الجينية (641/2– 642)، مناقشات ندوة الوراثة والهندسة الوراثية البشري والعلاج الجيني (720/2)، مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق ص: 90.

- **أولهما:** عدم الزواج بين حاملي الجينات المعتلة نفسها، وهذا طريق أدى إلى انخفاض كبير في نسبة الامراض الوراثية المنتشرة في بعض البلدان التي قامت بتطبيق الفحص الجيني قبل الزواج.

- **ثانيهما:** إجراء الفحوصات للقيحة عند الرغبة في الانجاب.

الفرع الثاني: أضرار الفحص الجيني قبل الزواج.

أورد بعض المختصين محاذيراً للفحص الجيني؛ من أبرزها إيهام الناس أن إجراء الفحص الجيني سينجب ذريتهم الأمراض الوراثية، وهذا غير صحيح، لأن هذه الأمراض تزيد على ثمانية آلاف مرضاَ، والفحص لا يكون شاملاً لجميعها، بل يكون لما هو منتشر في المجتمع، فإذا أثبت الفحص سلامة الراغبين في الزواج، فإن هذا يوهم إنجاب ذرية سليمة من الأمراض الوراثية، ثم يفاجأون عند الانجاب بذرية مصابة بأمراض وراثية أخرى.

خاتمة:

يعتبر الفحص الطبي قبل الزواج من أحد المواضيع التي توصف بأنها مستجدة على مستوى العلوم الطبية والقانونية والشرعية على الاقل في الجزائر، فقد حاولنا الاحاطة بالموضوع وفقاً لهذه المجالات التي يمتد منها، بحثاَ، عن حقائق علمية توضح هذ المسألة المبحوث فيها.

ومن بين النوازل الفقهية المعاصرة التي تحتاج إلى دراسة شرعية دقيقة موضوع هذا الموضوع، حيث استحوذ على الاهتمام الكثيرين، وعلى تطلعات المهتمين والمعنيين، وهي الموضوعات التي تحتاج إلى أجوبة قاطعة من المؤهلين وأصحاب الاختصاص في الميادين الشرعية والطبية، وهذا الأمر أيضاً يقلق الكثيرين من العاملين على رعاية شؤون المجتمع وحمايته من الاعتلالات الصحية والاجتماعية والذي بدوره بحاجة إلى رأي موثق يبنى عليه تشريع ينظم شؤون

الناس ويوجههم إلى الابتعاد عن الوقوع فيما يسبب لهم الاعتلالات والاعاقات الصحية المهلكة، لذلك سنبين أهم النتائج المتوصل إليها، وكذا طرح بعض التوصيات:

- يقصد بالفحص الطبي قبل الزواج الفحص الذي يجريه الطبيب للمخطوبين، وإخضاعهم لجملة من الفحوصات قبل إبرام عقد الزواج، بهدف الكشف ومعرفة الحالة الصحية للمقبلين على الزواج، واحتمالية إصابتهم بأمراض وراثية أو معدية، فالفحص يعطي صورة للشريكين حول إمكانية نقل الامراض إلى الذرية، فهو بمثابة برنامج وقائي يقدم للطرفين.

تنتهي هذه الفحوصات بتحرير شهادة طبية تودع ضمن ملف العقد المدني لدى الجهات المخولة قانونا، وذلك كشرط جديد مضاف لتلك الاجراءات القانونية والإدارية الأحرى الواجب التقيد بها في العقد المدني، تحت طائلة المنع من إبرامه دون أن يحول ذلك من قيام الزواج وفقا لمبدأ الرضائية وباقي الاركان والشروط الشرعية المعروفة شرعا وقانونا.

- بادر المشرع الجزائري بتقنين مسألة الفحص الطبي قبل الزواج في التعديل الأخير لقانون الأسرة سنة 2005، بمادة واحدة فقط (07 مكرر)، وأحالت الامر على التنظيم الذي اقتصر على مرسوم تنفيذي واحد رقم 154/06، في حين لا يزال كلا من قانون حماية الصحة وترقيتها رقم 05/85 وقانون الحالة المدنية رقم 20/70 خاليين من أي حكم خاص بالفحص الطبي قبل الزواج، رغم ما لهذين القانونين من صلة مباشرة بهذا الاخير.

- إن انتشار وتفشي الأمراض المعدية والوراثية، جعل من الفحص الطبي أحد المواضيع المستجدة على كل المستويات الشرعية، القانونية، الطبية، الفقهية.

- هناك أصول شرعية من الكتاب والسنة تؤكد على مشروعية مسألة الفحص الطبي قبل الزواج، فالشريعة أوجبت حفظ النفس والنسل بالوقاية من الأمراض وذلك بوجوب علم كلا المخطوبين بالعيب.

- كما يساهم الفحص الطبي في التخفيف من الأعباء المالية الناتجة عن علاج المصابين بالأمراض الوراثية، وتقليل الضغط على المستشفيات، وكذلك التخفيف على المؤسسات القضائية.

التوصيات:

- أن إجراء الفحص الجيني قبل الزواج مشروع، ويتأكد في حالتين: وجود صلة قرابة بين الخطيبين. وكذا في حالة انتشار أمراض وراثية معينة في المجتمع.

- وإن رأى ولي الامر المصلحة في إلزام الناس بالفحص الجيني في حالة انتشار مرض وراثي في المجتمع صار واجباً.

- يجوز إجراء الفحص الجيني على الخلايا الجنسية الملقحة لمعرفة الامراض الوراثية التي قد تكون مصابة بها إذا وجدت حاجة معتبرة كوجود مرض وراثي في الزوجين أو أحدهما يمكن انتقاله إلى ذريتهما

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب.

- مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثير، مادة الفحص (الطبعة الاولى، الرياض، دار ابن الجوزي، 1461 هـ.

- صفوان محمد عضيبات، الفحص الطبي قبل الزواج دراسة قانونية تطبيقية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- الصابوني، أحكام الزواج في الفقه الاسلامي، ط1، مكتبة الفلاح: لا: ب، 1987.
- مروك نصر الدين، الحماية الجنائية للحق في سلامة الجسم في قانون الاسرة الجزائري، (الجزائر: الديوان الوطني للاشغال التربوية، 2003م).
- مولود ديدان، قانون الأسرة حسب آخر تعديل له (الجزائر، دار البيضاء، 2006م.
- عبد الحميد القضاه، الامراض الجنسية عقوبة إلهية، (الطبعة الاولى، د.ب: د.ن، 1958.
- القضاة عبد الحميد، الايدز: حصاد الشذوذ، عمان، شركة الاصدقاء للطباعة والتجارة، ط 1، 1985.
- رفعت محمد وآخرون، العقم والامراض التناسلية، بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، مجهول رقم الطبعة، 2001 م.
- عبد الهادي مصباح، الإيدز بين الرعب والاهتمام والحقيقة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط 2، 1993 م.
- ريشا معن ضاهر، الايدز: أسبابه، علاجه، الوقاية منه، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط 1، 1991 .

ثانياً: المقالات وأشغال المؤتمرات.

- حمداتي ماء العينين، الأمراض التي يجب أن يكون الاختبار الوراثي فيها اجبارياً، ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني، رؤية اسلامية المنعقد في الكويت 14/13 أكتوبر 1998 م، سلسلة المطبوعات للمنظمة الاسلامية للعلوم الطبية.

- إقرونة زبيدة، "الفحص الطبي قبل الزواج رعاية للصحة والاستقرار للأسرة"، مداخلة مقدمة ليوم دراسي حول الفحص الطبي قبل الزواج، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، يوم 2015/04/16.
- بدرية عبد الله العوضي، "ولنا رأي في قانون الأسرة الجزائري والأمن الأسري"، جريدة القبس، عدد 15394، الكويت، 15 مارس 2006.
- علي المحمدي الامراض الوراثية من منظور الاسلامي، حولية كلية الشريعة، جامعة قطر، العدد الخامس عشر.
- سوسن المجالي، الامراض المنقولة جنسياً والايدز، ورقة عمل: ندوة الصحة الانجابية وأهمية الفحص الطبي قبل الزواج وخطورة الامراض المنقولة جنسيا، كلية التمريض في الجامعة الاردنية.
- عبد الله حسين باسلامة ص 64، مجلة صحتك اليوم، العدد السابع، 1997، زواج الاقارب ماله وما عليه بين الاباحة والتحريم (4/ 904- 905)، أهم طرق الوقائية من الأمراض الوراثية.
- كارم السيد غنيم، تدابير طبية للوقائية من الامراض الوراثية، مجلة صحتك اليوم، العدد الخامس 1998.

ثالثاً: الرسائل العلمية.

- سعاد تونسي، الزامية الفحص الطبي قبل الزواج في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2015.
- ناصر الميمان، نظرة فقهية للارشاد الجيني، بحث في مجلة جامعة أم القرى، العدد 20 – صفر 1421 هـ.